



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 التطورات النقدية والمصرفية

تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في الدول العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية في عام 2020 لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات في أسواق السلع العالمية لاسيما النفط، وبالانكماش المسجل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتشار وباء كوفيد-19، والضغوطات التي شهدتها الموازنات العامة في الدول العربية، وهو ما أثر في مجمله على وضعية السيولة والائتمان الممنوح ومؤشرات السلامة المصرفية في الدول العربية.

لعبت السياسة النقدية دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق. كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحتها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بتحرير هامش الدعاية التحوطية لرأس المال، وهامش التقلبات الدورية في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان في عام 2020.

تبنت الدول العربية عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار السعري وتخفيف الآثار المترتبة على انتشار الجائحة على الأسواق المحلية، من خلال العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية وتطوير أسواق النقد، ومراجعة الأطر التشريعية الهادفة لضمان الاستقرار المالي، والاعتماد على الابتكار والسرعة والجودة في تقديم الخدمات المالية.

في ظل التطورات الإيجابية باكتشاف أكثر من لقاح لوباء كوفيد-19، من المتوقع مواصلة عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبني سياسات نقدية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة النقدية عند مستويات منخفضة بما يساعد على دعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومواصلة مساعيها للتدخل من خلال باقي أدوات السياسة النقدية الأخرى لضمان توفر مستويات كافية من السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية في ظل أطر تراعي كذلك ضمان الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

1. الدول العربية المصدرة للنفط

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني عدد من الإجراءات منذ بدء انتشار الجائحة استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتخفيف الآثار المترتبة لتطورات الجائحة على الأسواق المحلية. كما تبنت دول المجموعة العديد من الإصلاحات على صعيد الأطر التشغيلية للسياسة النقدية وواصلت مساعيها لضمان السلامة المصرفية والاستقرار المالي ودعم التحول المالي الرقمي والاعتماد على الابتكار المالي لزيادة مستويات سرعة وجودة الخدمات المالية.

في السعودية¹، ساهمت تداعيات جائحة كورونا في انخفاض مستوى التدفقات النقدية للقطاع الخاص، نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات بدرجات متفاوتة بسبب الإجراءات الاحترازية وارتفاع مستويات عدم اليقين. قام البنك المركزي السعودي منذ ظهور وباء كوفيد-19 بتبني عدة إجراءات استهدفت المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الآثار المترتبة على تطورات الجائحة.

استناداً إلى ما سبق، سجلت المملكة معدلات نمو مريحة للسيولة المحلية نتيجة لتدخلات البنك المركزي لتعزيز مستويات السيولة وإدارتها باستخدام أدوات السياسة النقدية متى ما دعت الحاجة. بناءً عليه، نما المعروض النقدي

¹ البنك المركزي السعودي، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

(3) وضع حوافز للمؤسسات المالية التي تتلقى الودائع لإدارة السيولة المتوفرة لديها على أساس يومي بشكل استباقي ودعم تطوير سوق النقد والضمانات (collateralization) في الدولة.

يحتوي الإطار الجديد على أربع ركائز أساسية متمثلة في التسهيلات القائمة وسعر الأساس، عمليات السوق المفتوحة، المتطلبات القانونية للاحتياطي الإلزامي، وتسهيلات تأمين السيولة الطارئة. في هذا الشأن، وجّه مجلس إدارة المصرف المركزي بتطبيق وتنفيذ الإطار الجديد وفقاً للجدول الزمني المُعتمد في خارطة الطريق الخاصة بإعادة هيكلة وتنظيم تسهيلات إدارة السيولة القائمة. كما وجّه مجلس الإدارة بوضع الخطوات اللازمة لتبناها للإعلان عن تطبيق الإطار الجديد لمتعاملي السوق المحلي.

في نطاق التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية، قام المصرف المركزي بوضع إطارين منفصلين في هذا الشأن للحفاظ على الاستقرار السعري والمالي. عليه، تختلف مجموعة أدوات السياسة المتاحة في نطاق كل إطار وفقاً لنطاق تفعيلها. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه أدوات السياسة النقدية لمساعدة المؤسسات المالية المرخصة على إدارة السيولة المتوفرة لديها بشكل يومي من خلال استخدام التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة وتأمين السيولة الطارئة، وذلك لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي. في حين تهدف تدابير السياسة الاحترازية الكلية بالأساس إلى الحد من أو الحيلولة دون تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وتخفيف أية آثار مترتبة على ذلك. في هذا الشأن، تم تصنيف أدوات السياسة الاحترازية وفق أربع مجموعات بما يشمل متطلبات رأس المال، والسيولة والتمويل، والأدوات المرتبطة بإدارة مخاطر المُقترضين، والأدوات الهيكلية. وتكون هذه الأدوات متغيرة زمنياً، مما يعني أنه يمكن تغييرها أو معايرتها وفقاً للظروف المالية أو الاقتصادية ويتم تفعيلها بناء على معلمات المخاطر ذات الصلة المعتمدة في هذا الإطار.

بمفهومه الواسع (M3) بنسبة 8.3 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. فيما يخص الودائع المصرفية، فقد شهدت ارتفاعاً سنوياً بنحو 8.2 في المائة، في حين نمت مطلوبات القطاع المصارف التجارية من القطاعين العام والخاص بنسبة 14.4 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 2279.9 مليار ريال تشكل من بينها المطلوبات على القطاع الخاص نحو 77.3 في المائة⁽²⁾.

في ظل الظروف الراهنة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية لتطوير لقاح كوفيد-19، من المتوقع استقرار الأوضاع النقدية في المملكة خلال عامي 2021 و2022 خصوصاً في ظل الاحتواء التدريجي لانتشار الجائحة في المملكة. يأتي ذلك نتيجة لجهود الحكومة والبنك المركزي السعودي في توفير برامج تحفيز القطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة الاقتصادية في المملكة. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد شهدت استقراراً عند المستوى المستهدف، ومن المتوقع أن تستمر في الاستقرار خلال الفترة القادمة بناءً على التطورات الإيجابية التي لوحظت مؤخراً.

في الإمارات⁽³⁾، في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ أهداف سياسته النقدية وتطوير سوق النقد في الإمارات، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الربع الأول من سنة 2020 عن إطار جديد للعمليات النقدية بالدرهم (Dirham Monetary Framework). يستند تصميم الركائز الأساسية والترتيبات التشغيلية لهذا الإطار الجديد على الهدف الأساسي للسياسة النقدية المتمثل في الحفاظ على ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي.

توجد ثلاث مزايا رئيسة لإطار العمليات النقدية بالدرهم:

- (1) تطوير تسهيلات ضخ وسحب السيولة لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي؛
- (2) تحديد الفوارق ما بين التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة بشكل واضح، وذلك لتحسين قدرة المصرف المركزي على إدارة السيولة؛

³ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

² تقرير التطورات النقدية والمصرفية (2020). "البنك المركزي السعودي"، الربع الرابع.

شهر سبتمبر من عام 2020 بعدما كان قد شهد تباطؤاً خلال شهري إبريل ومايو من عام 2020 تزامناً مع التباطؤ المسجل في النشاط الاقتصادي.

على صعيد القطاع المالي، كان لهذه الجهود المبذولة دوراً كبيراً في حماية القطاع المالي، وخاصة القطاع المصرفي، من خلال الحد من العجز عن سداد القروض. كما بقيت مستويات ربحية البنوك عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام 2020 خاصة في الربع الأخير من عام 2020 مع بقاء مستويات كفاية رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر مرتفعة، فيما ظلت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة.

من المتوقع أن تظل الظروف النقدية خلال عام 2021 و2022 مستقرة نظراً للمؤشرات التي تشير إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سوف يستمر في الإبقاء على مستويات أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من الصفر، فضلاً عن التوقعات باستمرار العمل ببرامج التيسير الكمي خلال أفق التوقع.

من بين أهم الأولويات التي سيعمل عليها مصرف قطر المركزي خلال أفق التوقع استمرار تبني السياسات النقدية والاحترازية الكلية الكفيلة بدعم التعافي الاقتصادي السريع من التباطؤ الناتج عن الوباء عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة إلى أقصى حد ممكن وضمان توفر النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي.

في البحرين⁽⁵⁾، في ضوء التدخلات المتبناة من قبل البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية، سجل المعروض النقدي (M2) نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. ساهمت تدخلات البنك المركزي في دعم مستويات السيولة والائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي زادت نسبته إلى ما يشكل 72 في المائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 67.3 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 93.7 في المائة مقابل 90.8 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019.

خلال أفق التوقع، سوف يواصل مصرف البحرين المركزي اتخاذ عدة تدابير وسن تشريعات تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة وتخفيف الأضرار

في قطر⁴، يحرص بنك قطر المركزي على وضع التعافي الاقتصادي من التباطؤ الناتج عن تفشي الجائحة على رأس أولوياته في العامين المقبلين، وذلك من خلال توفير حوافز السياسة النقدية عن طريق الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة وضمان توفير النقد والسيولة الكافية لتيسير التعافي وسيظل ذلك محل التركيز خلال أفق التوقع.

ستظل عمليات إدارة السيولة التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه محور تركيز إدارة السياسة النقدية في السنتين القادمتين لتحقيق الهدف العام للسياسة النقدية المتمثل في الاستقرار السعري والمالي ودعم النمو الاقتصادي.

إلى جانب الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنك المركزي للتخفيف من حجم النداءات الاقتصادية والاجتماعية عن الجائحة مثل برامج تأجيل مدفوعات خدمة القروض وضمان الائتمان، لعب الحفاظ على بيئة سياسة نقدية داعمة عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتوفير السيولة الخاصة للمصارف دوراً حاسماً في دعم القطاعات التي تضررت بشدة من الوباء.

في هذا الإطار، تم خفض أسعار الإيداع وإعادة الشراء لدى مصرف قطر المركزي بمقدار 100 نقطة أساس، فيما تم خفض معدل الإقراض لدى مصرف قطر المركزي بنحو 175 نقطة أساس. كما تم استحداث نافذة خاصة لإعادة الشراء بسعر صفري لتوفير سيولة إضافية للبنوك، بحد إجمالي يبلغ 50 مليار ريال قطري، لتأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة.

في ضوء الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، كان تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي محدوداً. انعكس ذلك على مستويات السيولة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة التي نمت بمعدلات متواضعة في بداية الأزمة، إلا أنها شهدت ارتفاعاً في ضوء التدابير المختلفة التي استهدفت تيسير السياسة النقدية ومن بينها تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة من قبل البنك المركزي.

في ضوء ما سبق، سجلت مستويات السيولة المحلية نمواً بنسبة 3.8 خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2019، كما نما صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 1.5 في المائة خلال العام وسجل أعلى مستوى له خلال

⁵ مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

⁴ مصرف قطر المركزي، قطر (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

السياسة النقدية التيسيرية مع السياسة الاحترازية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي.

على صعيد القطاع المالي شهد عام 2020 بدء العمل التجريبي لعمليات مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية كأحد مرتكزات استراتيجية البنك المركزي العُماني للفترة (2019-2021) الذي سيساعد على توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات المالية وتقييم الملاءة المالية السليمة للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص على المستوى الوطني وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً بما سيساعد على حفز الائتمان المحلي.

تتمحور استراتيجية البنك المركزي العُماني (2019-2021) حول ثلاث مرتكزات تتمثل في: التركيز على تحسين نطاق وكفاءة عمل البنك، التركيز على تعزيز وظائف البنك فيما يتعلق بالبحوث والتنبؤ الاقتصادي، تطوير القطاع المالي في السلطنة من خلال إشراك مختلف أصحاب المصلحة. وفق هذه الاستراتيجية سوف يتم التركيز على:

- استمرار العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي.
- مواصلة تطوير نُظم المدفوعات في السلطنة بما يواكب التطورات التقنية.
- إنشاء لجنة التقنيات المالية بالبنك لمراجعة البيئة التشريعية اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات المالية في القطاع المصرفي.
- إعداد إطار معزز لإدارة السيولة المحلية، حيث سيتم تعزيز العمل بأدوات السياسة النقدية من خلال استهداف سعر الفائدة الرئيس وزيادة مستويات كفاءة انتقال أثر السياسة النقدية.
- زيادة عمق سوق النقد في السلطنة من خلال تنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك عن طريق تعزيز السيولة المتاحة في سوق الإقراض غير المضمون ما بين البنوك.
- استحداث إطار إدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تقديم حلول وأدوات مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في الكويت، نمت السيولة المحلية (M2) بنسبة 3.8 في المائة بنهاية عام 2020 على أساس سنوي، حيث ساعدت

النتيجة عن وباء كوفيد-19 على القطاع المالي وعلى الأفراد إضافة إلى تحفيز القطاع المالي على الابتكار بما يساعد على زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية بما يدعم جهود احتواء الجائحة.

في عُمان⁶، ساعدت التدخلات المُتنبئة من قبل المركزي على دعم أوضاع السيولة المحلية رغم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث نمت السيولة المحلية بنسبة 8.9 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بالمستويات المثيلة المسجلة في نفس الفترة من عام 2019، فيما سجل كل من الائتمان الممنوح والودائع زيادة بنسبة معتدلة بلغت 2.2 في المائة و2.4 في المائة على التوالي.

ركز البنك المركزي على مواصلة التدابير الهادفة إلى دعم الأطر التشغيلية للسياسة النقدية من خلال تنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية (Monetary Policy Enhancement Project) بهدف ضمان كفاءة التأثير في أوضاع السيولة المحلية وزيادة كفاءة سوقي النقد والصرف الأجنبي. سوف يتم في هذا الإطار تفعيل إطار ملائم للإدارة النشطة للسيولة المحلية من خلال تحسين آلية ربط أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة أوضاع السيولة المحلية والظروف الاقتصادية المحلية فضلاً عن تطوير أطر تنظيمية ملائمة للأصول المقبولة كضمانات للقروض وتوفير السيولة في حالات الطوارئ. كما يسعى البنك المركزي العُماني لتنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك من خلال تعزيز نفاذ المصارف لهذه السوق وتسهيل الحصول على التمويل قصير الأجل بشكل فعال. في هذا السياق، يسعى البنك المركزي إلى تعزيز قدراته على استشراف السيولة المحلية وتوجيهها نحو الأهداف المتوخاة.

كما يركز البنك المركزي كذلك على تعزيز آليات التنسيق ما بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتحقيق الهدف النهائي للبنك المركزي مُمثلاً في تحقيق استقرار نظام سعر الصرف الثابت الذي يمثل ركيزة أساسية للاستقرار السعري والمالي من خلال الدور الذي تقوم به "الجنة السياسة النقدية وتطوير المصارف التي تمثل الإطار التنظيمي المعني بالتنسيق ما بين السياستين.

يتم العمل حالياً في السلطنة على انتهاج العديد من المبادرات لزيادة كفاءة السياسة النقدية مع التركيز على تناسق

⁶ البنك المركزي العُماني، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

من أبرز القضايا ذات الأولوية بالنسبة لعمل البنك المركزي خلال أفق التوقع:

- التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (Fintech)، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية.
- العمل على تعزيز الاستقرار المالي باعتماد أفضل المعايير العالمية في المجال الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي والمالي.
- مواكبة المستجدات والابتكارات المالية والمصرفية العالمية.
- تطبيق أفضل المعايير الرقابية الدولية، وتحسين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، ومتابعة تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وما يرافقها من تعديلات خلال السنوات القادمة.

تؤكد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية عام 2020 قوة وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في معدلات عالية لكل من معيار كفاية رأس المال (19.0) في المائة) ومعيار تغطية السيولة (184.0 في المائة)، ومعيار صافي التمويل المستقر (115.0 في المائة) وبنسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحددها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول والمتمثلة في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستويات متدنية تاريخياً (2.0 في المائة).

كما أظهرت نتائج افصاحات البنوك الكويتية لبورصة الكويت أنها حققت أرباحاً بلغت نحو 365.4 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2020، مقارنةً بنحو 744.8 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي. وجاء هذا التراجع في الأرباح بما يعكس انخفاض مستويات الطلب المحلي. علاوة على أثر انخفاض أسعار النفط وتداعياته على الموازنة العامة والنشاط الاقتصادي كون الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيسي للإنتاج العام والنشاط الاقتصادي.

ب). الدول النفطية الأخرى

من ناحية أخرى تعتبر الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ذات خصوصية نسبة للأوضاع الداخلية في عدد من هذه البلدان، حيث استمرت البنوك المركزية في هذه الدول في تحفيز الاقتصاد باستخدام الأدوات النقدية المتاحة

تدخلات البنك المركزي المختلفة على تعزيز السيولة المحلية وتوفير الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي. انعكس ركود النشاط الاقتصادي على تباطؤ الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي نما بوتيرة بلغت 3.5 في المائة في عام 2020 وهو ما يقل عن المستوى المسجل في عام 2019 البالغ 4.3 في المائة، فيما سجلت ودائع المقيمين ارتفاعاً بنسبة 3.8 في المائة في نهاية عام 2020 مقابل نحو 0.3 في المائة في عام 2019.

يوصل بنك الكويت المركزي تطبيق السياسات الاحترازية الكلية، حيث تنطلق سياسات البنك المركزي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية من الدور المنوط بالبنك في مراقبة الجهاز المصرفي ضمن منظومة رقابية تستهدف تعزيز الاستقرار المالي. تأتي هذه المنظومة في ضوء التوجهات الجديدة التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية في مجال استخدام السياسة الاحترازية الكلية (Macprudential Oversight) التي أصبحت من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية.

من المتوقع أن يواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 رسم وتنفيذ عمليات السياسة النقدية بما يوائم المتطلبات الهيكلية للاقتصاد الكويتي أخذاً بالاعتبار مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية من جهة أخرى.

تتركز جهود بنك الكويت المركزي على تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني لترسيخ الأجواء التي تعزز تنافسية العملة الوطنية، وزيادة جاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، بما يساهم في نمو قاعدة الودائع بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلّق بتطورات أسعار الصرف، سيواصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2021 و2022 جهوده في تبني السياسات الرامية إلى تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، ذلك في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007 القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي بسبب انخفاض إيرادات الحكومة من النفط. نظراً لكون الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الأجل الطويل نتيجة اعتماد العراق على الاستيراد لتعويض النقص في مستوى السلع والخدمات الناتج عن وباء كوفيد-19.

سوف يستمر البنك المركزي العراقي باعتماد سياسة نقدية قائمة على تكامل اشارتي (سعر الفائدة، وسعر الصرف) لاستقرار السوق النقدية عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي، كون استقرار السوق النقدية يعد المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم. كما يستهدف البنك المركزي خلال أفق التوقع دعم قيمة العملة الوطنية من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت ومستقر للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. وجعل سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي قريباً لسعر الصرف الرسمي من أجل ضمان استقرار الأسعار.

سيستمر البنك المركزي العراقي خلال عامي 2021-2022 برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لكونه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام من خلال تشخيص المخاطر المالية النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي وتطبيق الأدوات المناسبة لمواجهة الاختلالات المالية من خلال رصد مؤشرات السلامة المالية لتحليل نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي وصولاً إلى القدرة المالية للمصارف العاملة في العراق لمساعدتها على مواجهة المخاطر المحتملة وكذلك تشخيص نسبة تغطية السيولة لدى المصارف العاملة، وكذلك الحال مع نسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي.

من جانب آخر، يجري العمل في العراق على رفع نسبة العمق المصرفي في العراق لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومواجهة التحديات الناتجة عن ضعف العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي من خلال متابعة كل من مؤشر الاستقرار المصرفي المعتمد على مؤشرات كفاية رأس المال، والتركز المصرفي، ومخاطر الصرف الأجنبية وجودة الأصول.

والسياسات الاحترازية الكلية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاستقرار المالي مثل كفاية رأس المال، التركيز المصرفي، وجودة الأصول، وغيرها من المؤشرات. كذلك تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في هذه الدول نتيجة التغيرات التي طرأت على الأسعار العالمية للنفط التي انعكست في انخفاض إيرادات النفط الخام، وانخفاض الإيرادات غير النفطية لهذه الدول.

في الجزائر، قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في أوائل عام 2020، بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية إلى 3 في المائة. كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتتراجم من 10 في المائة في مارس 2020 إلى 2 في المائة في فبراير 2021.

من المتوقع مواصلة بنك الجزائر تبني سياسة نقدية توسعية في عام 2021 لا سيما في ظل تراجع مستويات التضخم نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، فيما يتوقع بنهاية عام 2022 اتجاه البنك المركزي إلى تقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

في ليبيا، وفي ضوء الضغوط التي شهدتها سعر صرف العملة المحلية، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراره بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي في كل الأسواق، وتخفيض قيمته مقابل عملة الربط متمثلة في وحدة حقوق السحب الخاصة.

بناءً عليه، تشير التقديرات الأولية إلى أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي تعافياً تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 لا سيما بعد عودة إنتاج النفط الخام، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات النفط الخام، فضلاً عن تحقيق فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما سيستفيد النشاط الاقتصادي من توحيد سعر صرف الدينار الليبي لكافة الأغراض الأمر الذي سيترتب عليه القضاء على السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي وتجاوز جزء من الاختلالات الهيكلية التي تواجه التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية، وهو ما سينعكس في مجمله على الأوضاع النقدية والمالية في ليبيا.

في العراق، كان لانعكاسات وباء كوفيد-19 تأثيرات واضحة على القطاع المصرفي، في ظل انخفاض إيرادات النفط خلال العام وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات

(8) إصلاح القطاع المصرفي العراقي وتعزيز مبدأ المنافسة، وتقليل عدد المؤسسات المالية من خلال الدمج فيما بينهم.

(9) زيادة الشمول المالي وتعزيزه من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين.

في اليمن، تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة نظراً لتطورات الأوضاع الداخلية، ما يفرض ضغوطات على السياسة النقدية. من شأن استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية أن تؤدي إلى استمرار الضغوطات التي تؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتغذية الضغوط التضخمية خاصة في ظل فقدان المتحصلات من النقد الأجنبي بسبب توقف إنتاج النفط.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

تبنت دول المجموعة في ظل انعكاسات الجائحة عدد من الإجراءات لتعزيز السيولة المصرفية. كما واصل عدد من هذه الدول تبني الإصلاحات الهادفة إلى التحول التدريجي نحو زيادة مستويات مرونة أنظمة الصرف.

هناك تباين بين الدول المستوردة للنفط فيما يتعلق بطبيعة الأدوات المستخدمة للتخفيف من التداعيات الناتجة عن الجائحة، ففي حين اعتمدت دول على تخفيف القيود على السياسات الاحترازية الكلية خلال فترة الجائحة، انتهجت دول أخرى سياسات مغايرة لذلك واعتمدت على تعزيز السيولة النقدية بأدوات أخرى بما يتماشى مع حرصها على تعزيز السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

في مصر⁽⁷⁾، تشير التقديرات إلى أن الأوضاع النقدية قد استقرت بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2020 بعد التيسير الذي شهدته خلال الربع الثالث من عام 2020، بدعم من التخفيضات التراكمية لأسعار العائد بمقدار 350 نقطة أساس في شهري مارس وسبتمبر. في ضوء هذه التطورات، سجلت مستويات السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 19.7 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 في المائة في عام 2019.

من جانب آخر، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها خلال شهر مارس من عام 2021 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25 و 9.25 و 8.75 في المائة على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 في المائة.

كما عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها ضوابط أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة، وإدارة المخاطر في المصارف المتوافقة مع الشريعة، وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، ومعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 111 للمصارف التقليدية، والحد الأدنى لرأس المال للمصارف المتوافقة مع الشريعة، وتنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية إضافة إلى تعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية (ISO 22401)، وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية، فيما سيستمر البنك المركزي العراقي في العمل على تعزيز مستوى الشمول المالي، ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.

على صعيد القطاع المالي، يركز البنك المركزي على تبني عدد من الإصلاحات لتطوير نظم الدفع الوطنية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية والمتطلبات الأساسية لتشجيع الخدمات المالية الرقمية بما يشمل:

- (1) العمل على إعداد قانون حماية مستهلكي الخدمات المالية.
- (2) إصدار قانون المدفوعات العراقي.
- (3) دعم شركات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال في تنويع خدماتها وتسهيل عمليات التحويلات لضمان سهولة وصول الخدمات المقدمة لشرائح المجتمع كافة وبأسعار معقولة.
- (4) العمل على تطبيق الخدمات المالية الرقمية التي تساهم في توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
- (5) وضع الأطر وخارطة الطريق لتنفيذ مشروع الهوية الرقمية وقواعد أعرف عميلك الإلكتروني (e-KYC).
- (6) تحفيز تعاملات التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الحكومية من خلال زيادة التحصيل والقبول للدفعات الإلكترونية.
- (7) زيادة عدد المصارف المشاركة في النظام الإقليمي لتسوية المدفوعات العربية البنينة المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية.

⁷ البنك المركزي المصري، (2020). تقرير السياسة النقدية.

الإطار أصدر بنك السودان المركزي عدد من المنشورات والضوابط الموجهة للمصارف وشركات الصرافة لتنفيذ الرؤية الإصلاحية للدولة اعتباراً من شهر فبراير 2021، وذلك بتوحيد سعر الصرف بما يساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- توحيد واستقرار سعر الصرف وتحويل الموارد من السوق الموازي الي السوق الرسمي.
- استقطاب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية.
- استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- تعزيز العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية والدول الصديقة بما يضمن استقطاب تدفقات المنح والقروض من هذه الجهات.
- تحفيز المنتجين والمصدرين والقطاع الخاص من خلال وجود سعر صرف مجزي
- سد الثغرات لمنع استفادة المضاربين من وجود فجوة ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي.
- المساعدة في العمل على إعفاء ديون السودان الخارجية بالاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

من المتوقع ان ينمو عرض النقود بواقع 86.1 في المائة و45.9 في المائة في عامي 2021 و2022 على التوالي¹⁰. سيركز البنك المركزي على السياسات اللازمة لإنجاح متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على تدعيم القطاع المصرفي من خلال تعزيز القواعد الرأسمالية، وتبني الأطر المحاسبية الدولية، ومواكبة متطلبات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واستكمال المتطلبات التشريعية اللازمة لضمان فعالية واستقلالية البنك المركزي.

إضافة لما سبق، سيركز البنك المركزي في الفترة المقبلة على الآتي:

- ضبط السيولة المحلية والحد من التمويل المباشر وغير المباشر للحكومة.
- تحويل الحسابات الحكومية من المصارف التجارية إلى البنك المركزي.
- التنسيق مع وزارة المالية لاستكمال عمليات نظام حساب الخزانة الموحد.
- تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني.

تعتبر مستويات العائد الحالية متنسقة مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 7 في المائة (±2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا تحقيق معدلات النمو غير التضخمية المستهدفة⁸

في تونس⁹، تميز عام 2020 في العموم باستقرار قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أهمها تقلص عجز الميزان التجاري في ظل تراجع الواردات جراء جائحة كوفيد-19 مقابل استمرار تدفق موارد بالعملة الأجنبية بنسق مرتفع نسبياً بدعم من تحويلات التونسيين بالخارج والتمويلات الخاصة والعمامة التي تحصلت عليها تونس منذ بداية عام 2020 و هو ما أدى إلى تحسين مستوى السيولة في سوق الصرف المحلية، كما ساهمت بدورها السياسة النقدية الرشيدة التي انتهجها البنك المركزي منذ 2019 في التحكم في حجم السيولة على السوق النقدية المحلية وهو ما شجع المتعاملين الاقتصاديين على بيع العملة الأجنبية مقابل الدينار وعزز الثقة بالعملة الوطنية. في هذا الصدد، ارتفع عرض النقود (M2) بنسبة 11.6 في المائة في عام 2020 مقابل ما يقارب 9 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل عام 2019.

من المتوقع أن يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وبطء تعافي الاقتصاد الوطني نتيجة الضعف النسبي للطلب الخارجي لاسيما ذلك المتأتي من منطقة اليورو، والتداعيات غير المسبوقة للجائحة على القطاع السياحي، وتعثر استعادة نسق الإنتاج للمواد الاستخراجية إلى تعزز الضغوط على توازنات المالية العمامة وميزان المدفوعات، ما من شأنه أن يبقي على المخاطر التضخمية رغم تباطؤ الاقتصاد وهو ما من شأنه أن يرفع من درجة الحذر لدى السياسة النقدية للمساهمة في المحافظة على استقرار الأسعار.

بالنسبة للسنوات المقبلة فإن تطور سعر صرف الدينار يبقى مرتبطاً بكل من تغير وضع السيولة بسوق الصرف المحلية، ومدى تواصل تحسن العجز في الميزان الجاري إلى جانب تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على السوق العالمية.

في السودان، تم حديثاً تبني حزمة من السياسات والإجراءات تستهدف إصلاح نظام سعر الصرف وتوحيده من خلال انتهاج نظام سعر الصرف المرن المدار. في هذا

¹⁰ IMF, (2021). "IMF Management Completes First Review of Staff-Monitored Program with Sudan". March.

⁸ البنك المركزي المصري، (2021). "بيان لجنة السياسة النقدية"، مارس.
⁹ البنك المركزي التونسي، تونس، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

بالنسبة للقطاع المالي غير المصرفي، فقد شهد قطاع التامين في المملكة مستويات أداء جيدة خلال تفشي الجائحة، على الأقل في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، إلا أنه قد تعرض في بداية الأزمة لخسائر على مستوى فوائض القيمة غير المحققة، إلا تقلصت تدريجياً في أعقاب ذلك. في هذا الإطار، عملت هيئة مراقبة التأمينات بدورها على اتخاذ تدابير للتخفيف من القواعد الاحترازية خاصة في مجال تكوين المخصصات الناتجة عن تراجع قيمة التوظيفات.

في الأردن¹⁴، استمر البنك المركزي الأردني في تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في الاستقرار النقدي والمالي معتمداً على الركيزة الرئيسة لسياسته النقدية المتمثلة في استقرار سعر صرف الدينار الأردني ومستوى الأسعار في المملكة، فضلاً عن استمراره في تحقيق أهدافه الأخرى المتمثلة في تحفيز واستدامة النمو الاقتصادي المحلي ومستويات التشغيل. نطوي ذلك على الاستمرار في اتباع نهج نقدي يوائم بين التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمتغيرات المحلية.

بالتوازي مع ذلك سينصب الاهتمام خلال أفق التوقع على الاستمرار في تعزيز الشمول المالي وتقليص فجوة النوع فيما يتعلق بنفاذ الإناء للخدمات المالية بالاستفادة من التطورات التقنية والمساهمة الإيجابية في زيادة الثقافة المالية، إلى جانب دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتطوير برامج تتناسب مع الاحتياجات الائتمانية لهذا القطاع لتوفير التمويل اللازم لهم، ومساعدة أصحاب المشاريع والشركات في تطوير وبناء سجلاتهم الائتمانية، وتشجيعهم نحو خلق واستحداث فرص العمل الجديدة، بما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي المحلي.

تأخذ عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية في البنك المركزي الأردني بعين الاعتبار الموائمة والتنسيق مع السياسة الاحترازية لتحقيق الأهداف الرئيسة المتمثلة في الاستقرار النقدي والمالي. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تتبع تطورات التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها على مدار العقد الماضي، وخلال فترة وباء كوفيد-19، حيث وجه البنك المركزي البنوك العاملة لتأجيل توزيع أرباح المساهمين لعام 2019 لتعزيز مراكزها المالية، إضافة إلى قراره بمنح وزن مخاطر صفر لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال على القروض والسلف الممنوحة

- ضبط وترشيد الطلب الحكومي على النقد الأجنبي ومساعدة المصارف على تعزيز علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية بالخارج واستقطاب تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

في المغرب¹¹، سجلت أسعار الفائدة تراجعاً كبيراً، وهو ما يعكس انخفاض سعر الفائدة الرئيس للسياسة النقدية. ساعد انخفاض أسعار الفائدة على تشجيع الطلب على الائتمان المصرفي خاصة من قبل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. في المقابل شهدت قروض القطاع العائلي تباطؤاً ملحوظاً نتيجة الجائحة وما نتج عنها من انخفاض مستويات الدخل بسبب فقدان الوظائف. في المحصلة، سجلت التسهيلات الممنوحة للقطاع غير المالي زيادة بنسبة 3.9 في المائة في عام 2020⁽¹²⁾.

في المجمل شهدت مؤشرات أداء النشاط النقدي ربع السنوية ارتفاعاً خلال فترة الجائحة بدعم من تدخلات البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية التي شملت من بينها خفض مستويات الاحتياطي الإلزامي إلى صفر في المائة في عام 2020، حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية (M2) بنسبة 10.3 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 5.9 في المائة في عام 2019.

قرر مجلس إدارة بنك المغرب في اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 مارس 2021 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسة مستقراً عند مستوى 1.5 في المائة بما يتسق مع توجهات البنك لدعم النمو الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية⁽¹³⁾.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي تم في إطار ترأس بنك المغرب لجنة للتنسيق والإشراف على المخاطر النظامية التي تضم الهيئة المغربية لأسواق راس المال، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة استحداث مجموعة عمل مكلفة بالتتبع الوثيق للمخاطر التي قد تشكلها أزمة وباء كوفيد-19 على الاستقرار المالي بشكل أسبوعي.

لم تكشف مؤشرات المراقبة حتى الآن عن أي مخاوف كبيرة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. وفيما يخص القطاع المصرفي، فرغم تأثير الأزمة، وخاصة على ربحية البنوك يواصل القطاع المصرفي إظهار مرونته بفضل أساسياته القوية وتدابير الدعم التي تتخذها الجهات المعنية بشكل عام، والسياسة النقدية والاحترازية للبنك المركزي على وجه الخصوص.

¹³ بنك المغرب، (2021). المرجع السابق.

¹⁴ البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

¹¹ بنك المغرب، المغرب، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

¹² بنك المغرب، (2021). " اجتماع مجلس بنك المغرب"، بلاغ صحفي.

على التخفيف على العملاء والشركات المتضررة من الجائحة بتأجيل الأقساط المستحقة وغيرها العديد من الإجراءات.

في لبنان⁽¹⁵⁾، تبعاً للأوضاع المالية والاقتصادية، يشهد السوق ثلاثة أسعار صرف (سعر الصرف الرسمي عند متوسط 1,507.5 ليرة، وسعر صرف المنصة التي خلقها مصرف لبنان لتسديد الودائع بالليرة واستيراد سلّة من السلع الغذائية، وسعر صرف السوق الموازية).

تعتبر زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والطلب من المصارف بإعادة تكوين و/أو زيادة رأسمالها، والعمل على توحيد سعر صرف العملة اللبنانية من أهم الأولويات التي يركز عليها مصرف لبنان المركزي. في هذا الصدد، أصدر مصرف لبنان تعميماً في شهر أغسطس من عام 2020 وجه فيه المصارف التجارية بضرورة:

- إجراء تقييم عادل لموجوداتها ومطلوباتها ووضع خطة شاملة لإعادة التقيد بالمتطلبات الرأسمالية والأنظمة المفروضة من مصرف لبنان من أجل تعزيز السيولة لديها.
- حث العملاء الذين حولوا أكثر من 500 ألف دولار إلى الخارج اعتباراً من 1 يوليو 2017، على إعادة مبالغ توازي 15 في المائة من القيم المحولة وإيداعها في حساب خاص مجمّد لمدة خمس سنوات. ينطبق التعميم أيضاً على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات العليا التنفيذية للمصارف وعملاء المصارف من الأشخاص المعرّضين سياسياً، الذين طُلب منهم إعادة 30 في المائة من أي مبلغ محوّل إلى الخارج.
- إلزام المصارف خلال مهلة تنتهي في فبراير 2021 بتكوين حساب خارجي حر من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقل في أي وقت عن 3 في المائة من مجموع الودائع لديه بالعملات الأجنبية كما هي في 2020/7/31.
- تقديم طلب لمصرف لبنان بغية إعادة تكوين أو رفع رأسمالها إلى المستويات المطلوبة في نهاية الفصل الأول من العام 2021.
- توجيه المصارف بإتاحة خيار للمودعين بتحويل وديعهم لديها إلى أسهم في رأسمالها و/أو إلى "سندات دين دائمة قابلة للتداول وللاسترداد".

من خلال برامج البنك المركزي لتمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

شهدت السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 5.8 في المائة في عام 2020 مقارنة مع 4.8 في المائة في 2019، وشهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة تحسناً ملحوظاً خلال عام 2020، إذ بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة نحو 26.3 مليار دينار مقابل 24.7 مليار دينار في عام 2019 بارتفاع بلغت نسبته 7 في المائة.

على صعيد التطورات في أسعار الصرف، يمثل نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية. ساهم هذا النظام في خدمة الاقتصاد الأردني بشكل فعال وأدى إلى تعزيز الثقة بالدينار الأردني منذ اعتماده في عام 1995، كما يتماشى نظام سعر الصرف الثابت مع سعر الصرف التوازني على المدى الطويل. بالتالي سيواصل البنك المركزي خلال أفق التوقع استخدام سياسة سعر الصرف الثابتة كركيزة للسياسة النقدية.

من جانب آخر، يمثل الإسراع في استكمال تطوير البنية المالية التحتية والتي تشمل على أنظمة الدفع الرقمي لتعزيز استراتيجيات التحول الرقمي ودعم الشمول المالي، وتبني التقنيات والخدمات المالية الحديثة من خلال توظيف الابتكار التقني من أبرز أولويات تطوير القطاع المالي التي يعمل عليها البنك المركزي بما يساعد على زيادة مستويات جودة الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، ودعم أنشطة القطاع الحقيقي وجب الاستثمارات الأجنبية.

وفي السياق ذاته، لم يتجه البنك المركزي الأردني لتخفيف القيود على سياسته الاحترازية خلال فترة الجائحة بل اعتمد على تعزيز السيولة النقدية دون المساس بأولوية الحفاظ على متانة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني. وائم بذلك البنك المركزي بين تحقيق التيسير على القطاعات الاقتصادية والافراد وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد المحلي بالتزامن مع حماية القطاع المصرفي الأردني ومؤشراته التنافسية الإقليمية القوية.

اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء تداعيات الجائحة المستجدة على الاقتصاد، في سياق جملة من الإجراءات تم في إطارها تعزيز مستويات سيولة الاقتصاد المحلي بنحو 2.5 مليار دينار (8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، علاوة

¹⁵ مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

5 في المائة إلى 6 في المائة مع الإبقاء على جميع المعدلات الأخرى دون تغيير⁽¹⁷⁾، كما ناقش الاجتماع بالإضافة إلى مواضيع أخرى، الآثار المحتملة لزيادة حجم السيولة المصرفية على أسعار السلع الاستهلاكية.

في **الصومال**، يُعد التحكم في إدارة السيولة النقدية من أولويات البنك المركزي الصومالي في الوقت الحالي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الصومال. سوف ينصب تركيز السياسة النقدية خلال أفق التوقع على احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن عدد من العوامل التي شهدتها البلاد خلال الفترة السابقة ومن أهمها أزمات هجوم أسراب الجراد والجفاف، ما يضغط على المستوى العام للأسعار ويستلزم تدخلات من قبل البنك المركزي لاحتواء هذه الضغوطات في ظل تحدي الحاجة إلى تطوير أدوات السياسة النقدية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف.

في **جيبوتي**، لم يتخذ البنك المركزي إجراءات واسعة لتيسير السياسة النقدية في ضوء صغر حجم القطاع المالي. تركز جهود البنك المركزي على تعزيز الرقابة المصرفية، وعلى تطوير أداة الاحتياطي الإلزامي وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر من خلال تحسين توفر المعلومات الائتمانية.

في **القمر**، يرتبط الفرنك القمري باليورو، وتتيح سياسة سعر الصرف الثابت احتواء التضخم. وتحدد سعر فائدة الفرنك القمري عند مستوى يفوق مؤشر اليورو للإقراض الليلة واحدة (Eonia) بنحو 1.5 نقطة مئوية الذي بقي عند مستويات سالبة منذ أبريل 2015، بمتوسط -0.36 في المائة في عام 2018. في ضوء التوقعات باستمرار مسارات السياسة النقدية التيسيرية في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي والمستجدات المرتبطة بوباء كوفيد-19، من المتوقع أن تحاكي أسعار الفائدة في جزر القمر هذه التغيرات.

الجدير ذكره ان القطاع النقدي في لبنان يواجه ومنذ أكثر من سنة تحديات متزامنة نتيجة التطورات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد المحلي التي زاد من حدتها التبعات الناتجة عن أزمة وباء كوفيد-19 وانفجار مرفأ لبنان في شهر أغسطس من عام 2020 بما أدى إلى زيادة مستويات الركود في جميع القطاعات الاقتصادية وضغطت على سيولة المصارف وانعكس على عملاء المصارف.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي والسلامة المصرفية، أنشأ مصرف لبنان "لجنة إعادة هيكلة المصارف" التي شملت من بين مهامها دراسة التعديلات المقترحة على قرار مصرف لبنان المتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، والقرار الأساسي المتعلق بالإطار التنظيمي لكفاية رأس مال المصارف العاملة في لبنان. كما تشمل مهام هذه اللجنة دراسة إعادة هيكلة المصارف اللبنانية، واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي.

في **فلسطين**⁽¹⁶⁾، سجلت مستويات السيولة المحلية زيادة معتدلة خلال عام 2020 لتنمو بنسبة 3.1 في المائة في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 2.8 في المائة لمعدل نمو السيولة المسجل في نفس الفترة من عام 2019، مدفوعة بشكل رئيس بالنمو المسجل على صعيد صافي الائتمان المحلي لاسيما فيما يتعلق بالائتمان الموجه للحكومة لتمويل حزم التحفيز الاقتصادي والتخفيف من حدة أزمة احتجاز أموال المقاصة، حيث نمت التسهيلات الموجهة من المصارف للحكومة بنسبة 15.3 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، فيما تراجعت مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ظل الركود الاقتصادي المسجل خلال العام

في **موريتانيا**، يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة لاستقطاب السيولة خارج القطاع المصرفي. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

في اجتماع مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني المنعقد في نهاية نوفمبر 2020، قرر المجلس رفع أسعار الفائدة على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك من

¹⁷ البنك المركزي الموريتاني، (2020)، بيان مجلس السياسة النقدية عقب اجتماعه غير العادي المنعقد يوم 2020/11/30.

¹⁶ سلطة النقد الفلسطينية، (2021) فلسطين. "تقرير التطورات النقدية".

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19
ودعم تعافي الاقتصادات العربية

في الأردن، اتخذ البنك المركزي الأردني جملة من الإجراءات الاستباقية لاحتواء التداعيات الاقتصادية، إذ قام من خلال هذه الإجراءات بتوفير سيولة للاقتصاد بنحو 2.5 مليار دينار (8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، علاوة على التخفيف على العملاء والشركات المتضررة من الجائحة بتأجيل الأقساط المستحقة وغيرها العديد من الإجراءات. كما قام البنك بتوفير برنامج تمويل ميسر يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضمنها الحرفيين والمهنيين وأصحاب المؤسسات الفردية، بإجمالي بلغ 500 مليون دينار أردني، مع إمكانية الحصول على الائتمان لهدف تمويل رأس المال العامل وتغطية النفقات التشغيلية ومن ضمنها الرواتب والأجور. ينطوي على هذا الاجراء على تحقيق عدة أهداف من أهمها تدعيم هذه القطاعات لاستدامة نشاطها الاقتصادي من ناحية والحفاظ على مستويات التشغيل والعمالة فيها.

بالتوازي مع ذلك اتخذ البنك المركزي الأردني عدداً من الإجراءات للتيسير على الشركات والافراد وتقوية مراكزهم المالية، من خلال السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على عمالها لفترة امتدت حتى ثلاثة أشهر متتالية دون فرض غرامات أو فوائد تأخير، مع توفير إمكانية التأجيل وإعادة الجدولة حتى نهاية العام للفئات الأكثر تضرراً. إضافة إلى إيساره في تعميم إجراءات تتعلق بالشيكات المرتجة لأسباب مالية تمثلت بتمديد فترات التسوية وفقاً لفئات القطاعات، وتخفيض الرسوم عليها لتصل لأدنى مستوياتها، على ألا يؤثر ذلك على التصنيف الائتماني لهم. ولدعم القطاع الزراعي والمزارعين، قدم البنك قرضاً ميسراً لمؤسسة الإقراض الزراعي بقيمة بلغت 300 مليون دينار، وسمح البنك للمؤسسة بتأجيل الأقساط المستحقة على المزارعين مع إمكانية إعادة الجدولة للديون القائمة دون التأثير على التصنيف الائتماني.

في الإمارات، اتجه المصرف المركزي إلى السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في المائة كحد أقصى من رأس المال الوقائي الإضافي، بالإضافة إلى ذلك، ستمكن البنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية من قبل المصرف من استخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية. كما سُمح للبنوك بانخفاض نسبة صافي التمويل المستقر إلى ما دون مستوى 100 في المائة، بحيث يكون معدل صافي التمويل المستقر الخاص بها أعلى أو يساوي 90 في المائة، لتزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم النشاط الاقتصادي. إضافة إلى مبلغ 50 مليار درهم في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية وبحيث يمكن للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة لتمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة. بالإضافة إلى ذلك مُنحت البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70 في المائة وبخض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7 في المائة. في المجمل تقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم. كما تم خفض مبالغ رأس المال الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 15 و25 في المائة.

في البحرين أعلن المصرف في 17 مارس 2020 انه يجب على جميع بنوك قطاع التجزئة وشركات التمويل وشركات التمويل الأصغر بتأجيل تحصيل أقساط الديون المستحقة على جميع المواطنين البحرينيين والشركات المالية وغير المالية المقيمة لمدة حتى نهاية عام 2020 بدون فرض أي رسوم إدارية على طلب تأجيل أقساط القروض إلى نهاية العام الجاري وتطبيق نفس الشروط والاحكام القائمة على القروض من حيث سعر الفائدة او الأرباح. كما أعلن المصرف عن تقديم السيولة المطلوبة إلى المصارف متى ما استدعت الحاجة وتخفيض سعر الفائدة على تسهيلات الريبو إلى 1.7 في المائة، بالإضافة إلى إصدار التوجيهات اللازمة بضرورة قيام المصارف بخطوات عملية لمساعدة الشركات والأفراد المتأثرين جراء تداعيات فيروس كورونا. تأتي هذه الجهود لضمان تحقيق الاستقرار المالي واستمرار العمليات المصرفية بشكل طبيعي والتعاون في مساعدة الجهات المتأثرة.

في تونس، سارع البنك إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية التي تتمثل بالأساس في تلبية أغلب احتياجات البنوك من السيولة عن طريق العمليات الأساسية لإعادة التمويل المقدمة من قبل البنك المركزي لتمكينها من استعمال الموارد المتاحة لدى البنك بتكلفة قل. ووضع آلية جديدة لإعادة التمويل لفترة شهر من أجل دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها لدرء تداعيات الوباء وضمان استمرارية نشاط تمويل القطاع الخاص. بالإضافة إلى تيسير شروط استخدام ضمانات عمليات إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي التونسي. فضلاً عن تمكين الافراد والمؤسسات من الانتفاع بتأجيل أقساط ديونهم لدى البنوك بداية من شهر مارس 2020.

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصادات العربية

في **السعودية**، قام البنك المركزي السعودي بالعديد من الإجراءات الهادفة إلى دعم التعافي الاقتصادي لكافة الأنشطة وخصوصاً المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة. حيث تجاوزت حزم التحفيز نحو 80 مليار ريال ومن أهم تلك البرامج: برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامج تمويل الإقراض، وبرنامج دعم ضمانات التمويل، وكذلك دعم رسوم نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. كذلك قام البنك المركزي بضح نحو 50 مليار ريال بفائدة صفرية لتعزيز مستويات السيولة في النظام المصرفي. كما قام البنك المركزي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة والتي بدورها تمنح المزيد من الأدوات الإضافية لإدارة مستويات السيولة في الأجل القصير، بالتوازي مع حرص البنك المركزي على تقييم مستوى المخاطر وتأثير الصدمات الاقتصادية على النظام المالي.

في **العراق**، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والسياسات المتبناة على صعيد القطاع النقدي لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد، على سبيل المثال، تم تأجيل الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادرات البنك المركزي الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وإلغاء عمولة التجار عند استخدام أجهزة نقاط البيع لمدة ستة أشهر، وإيقاف استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف لمدة 3 أشهر، وتعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة التريليون دينار وبمبلغ لا يتجاوز خمسة ملايين دينار، وتأجيل تنفيذ العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف، ولمدة ثلاثة أشهر. من جانب آخر، تم تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون نسبة (13) في المائة للدينار العراقي فقط بدلاً من (15) في المائة) لمدة (6) أشهر على أن يتم الإبقاء على النسبة المفروضة على الودائع الأجلة عند مستوى (10) المائة) للمصارف التقليدية، فيما تصل النسبة المفروضة على الودائع الأجلة للبنوك المتوافقة مع الشريعة إلى 5 في المائة. كما قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة آجال سداد القروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر تأثراً بتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

في **الكويت**، وأخذاً بعين الاعتبار أيضاً ضوابط التمويل، للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، الصادرة في 20 أبريل 2020، والتي تم وضعها بناءً على توصية اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي التي يرأسها محافظ بنك الكويت المركزي، يكون بنك الكويت المركزي بذلك قد وضع حزمة تيسيره متكاملة على صعيد السياسات النقدية والرقابية والمالية. وفي ذات الاتجاه قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض في سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي وهي إجراءات متكاملة تُعزز انسياب التدفقات النقدية فيما بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وبما يُعزز أيضاً الطلب على القروض تجنباً لأي انكماش اقتصادي.

في **لبنان**، تمثلت أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع النقدي في زيادة الطلب على العملة المحلية لمواجهة الارتفاعات المسجلة في أسعار السلع في الأسواق المحلية، وتعثّر بعض المقترضين من الإيفاء بالتزاماتهم اتجاه بعض المصارف. كذلك من أبرز انعكاسات الجائحة على صعيد القطاع المالي الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية نتيجة وباء كوفيد-19 التي انعكست في انخفاض إيرادات النفط الخام، وانخفاض الإيرادات غير النفطية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بسبب إغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية، ما دعا البنك المركزي إلى اتخاذ عدد من التدابير والسياسات لتخفيف حدة التداعيات الناتجة عن الوباء منها على سبيل المثال التشجيع على استخدام طرق الدفع الإلكترونية، وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي للقضاء على السوق الموازي، وتسهيل إجراءات فتح الاعتمادات المستندية.

في **لبنان**، أعلن مصرف لبنان في مارس 2020 قراره إطلاق "صندوق الأوكسجين لدعم الاقتصاد اللبناني". تهدف مبادرة الإنقاذ هذه إلى توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لمساعدة الشركات الصناعية اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تمويل الصادرات وواردات المواد الأولية من خلال جمع حوالي 750 مليون دولار بدعم من مصرف لبنان وعدد من المستثمرين الدوليين ومؤسسات التمويل الإنمائية والشركات العائلية. يتم ذلك بالشراكة مع المصارف اللبنانية وبالتنسيق مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ووزارة الصناعة. يقضي القرار بإنشاء منصة مقرّها أوروبا تستند على مزيج من صندوق مخصص للتسهيلات الائتمانية وشركة تقنيات مالية (fintech).

إطار رقم (2)

تدخلات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للحد من تداعيات وباء كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصادات العربية

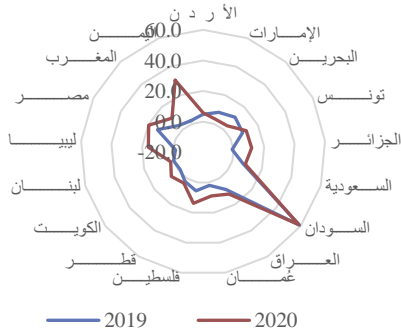
من شأن هذا الصندوق توفير حلّ دائم لاستيراد المواد الأولية، بعد قيام مصرف لبنان بتقديم تسهيلات مؤقتة للاستيراد بقيمة 100 مليون دولار للقطاع الصناعي فيراير 2020. في السياق نفسه، أصدر مصرف لبنان تعميماً العام الماضي معلناً أنه سيوفّر نسبة 90 في المائة من قيمة المواد الأولية المستوردة بالعملة الأجنبية تلبيةً لحاجات المؤسسات الصناعية بحدّ إجمالي مقداره 100 مليون دولار. وفي محاولة للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، أصدر مصرف لبنان تعميماً العام الماضي أبلغ فيه المصارف العاملة في لبنان بأنه سيوفّر لها عملات أجنبية لتمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة الغذائية. كما طلب مصرف لبنان مؤخراً من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً نتيجة انتشار الوباء في حال حصول تأخر في سداد ديونهم أو تجاوزهم لسقوف التسهيلات الممنوحة لهم، مع إمكانية إعادة جدولة السندات المستحقة غير المدفوعة نتيجة هذا الوضع.

في المغرب، تم إرساء آلية للضمان من طرف الدولة لتمويل مرحلة دعم التعافي الاقتصادي لما بعد الأزمة، تستهدف الشركات العامة والخاصة التي تضررت جراء الوباء. تم في هذا الإطار، إطلاق منتجات جديدة لضمان القروض بمعدلات فائدة لا تتعدى سعر الفائدة الرئيس لبنك المغرب زائداً 200 نقطة أساس، وذات أجل تسديد يصل إلى 7 سنوات وفترة تأجيل مدتها سنتين. تشمل هذه المنتجات ما يلي:

- ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي الشركات متناهية الصغر التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم بنسبة 95 في المائة.
- ضمان القروض الموجهة لدعم تعافي باقي الشركات بنسبة تتراوح بين 80 في المائة و90 في المائة حسب حجم الشركة.
- ضمان القروض الموجهة إلى دعم تعافي المشروعات العقارية محدد سقفه في 50 مليون درهم للمشروع الواحد، بما يشمل المشاريع سواء التي سبق أن حصلت على قرض عقاري أو تلك التي اعتمدت فقط على التمويل الذاتي.
- على الصعيد الاحترازي، ومن أجل تعزيز قدرة البنوك على منح القروض، قرر بنك المغرب تبسيط بعض قواعده. وبشكل خاص سُمح للبنوك بما يلي:
- الترخيص بإرجاء تكوين مخصصات تغطية القروض التي استفادت من التأجيل المؤقت لمدفوعات القروض، ومد العمل بهذا الإجراء بالنسبة لقطاع السياحة وأنشطة ممولي الحفلات ومنظمي الفعاليات إلى غاية 31 ديسمبر 2020
- تخفيض، الدعامية التحوطية لرأس المال بحدود 50 نقطة أساس لمدة سنة، من خلال تحديد المعدلات الدنيا القانونية لمستويات رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى 8.5 في المائة بالنسبة لشريحة رأس المال الأساسي، و11.5 في المائة بالنسبة للنسبة الإجمالية لنسبة رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر مع تقييم جدوى تمديد هذا الإجراء لاحقاً.
- فيما يتعلق بنسبة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية فقد تم تخفيفه بالفعل قبل الأزمة الصحية وتم تحديد مستواه عند صفر في المائة.

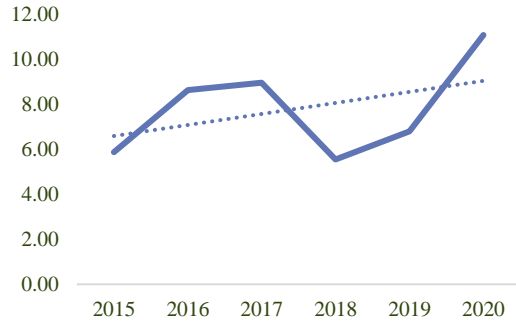
شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية (2020)

عكس ارتفاع معدل نمو السيولة الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في معظم الدول العربية لدعم التعافي
معدل نمو السيولة في الدول العربية فرادى (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

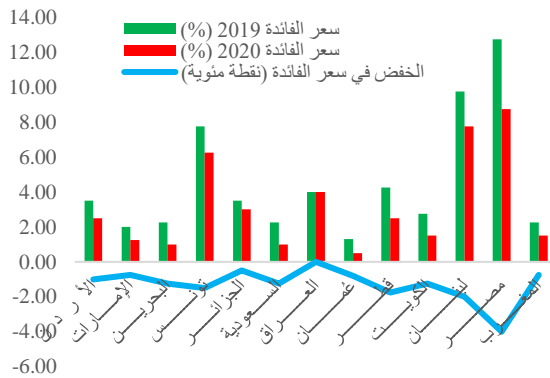
شهد معدل نمو السيولة المحلية ارتفاعاً إلى 11 في المائة عام 2020 عاكساً الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في معظم الدول
معدل نمو السيولة في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

في ظل بقاء أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة

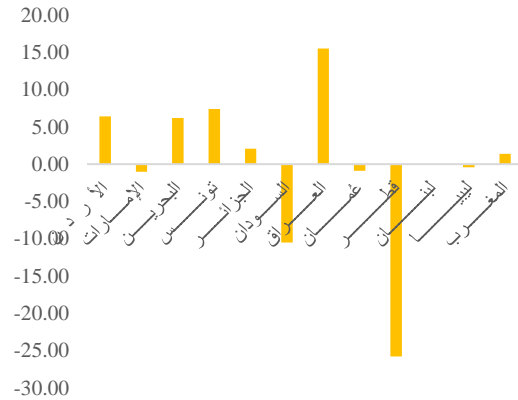
سعر فائدة السياسة النقدية في بعض الدول العربية (نقطة مئوية)



المصدر: البنوك المركزية العربية

ساهمت الاتجاهات التوسعية للسياسة النقدية في دعم مستويات الائتمان

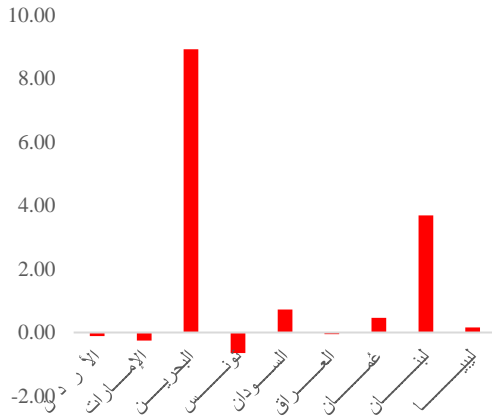
الممنوح للقطاع الخاص في بعض الدول العربية
نسبة تغير الائتمان للممنوح للقطاع الخاص (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

فيما تباينت اتجاهات تغير الودائع المحلية في الدول العربية

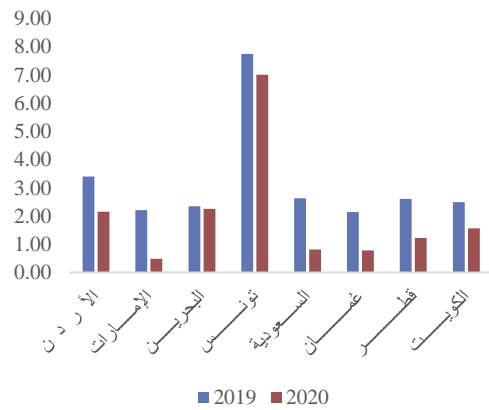
معدل تغير الودائع المصرفية (2020-2019) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

وهو ما انعكس على أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك وعزز منح الائتمان

أسعار فائدة سوق تعاملات ما بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-أبريل 2021.

معدلات النمو في السيولة المحلية (2020-2015)

(نسبة مئوية)

معدل نمو السيولة المحلية (%)*						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
11.10	6.82	5.56	8.98	8.65	5.88	مجموع الدول العربية
5.80	4.83	1.22	0.25	4.02	8.09	الأردن
4.60	8.00	2.53	4.14	3.26	5.45	الإمارات
3.50	11.13	2.37	4.20	1.25	2.95	البحرين
11.60	8.92	6.51	11.64	8.00	5.40	تونس
11.80	--1	11.10	8.38	0.82	0.13	الجزائر
..	1.92	-4.54	20.00	8.60	18.64	جيبوتي
8.60	7.09	2.69	0.30	0.79	2.50	السعودية
58.30	58.93	111.89	68.35	29.00	20.46	السودان
12.10	8.53	-0.02	2.58	7.00	-9.25	العراق
8.9	2.05	8.25	4.18	1.84	10.02	عمان
13.90	5.54	2.46	12.73	9.91	8.17	فلسطين
3.80	2.48	-6.52	21.26	-4.57	3.44	قطر
3.80	-1.24	3.97	3.84	3.52	1.67	الكويت
2.03	-4.85	1.95	3.85	7.96	5.06	لبنان
15.90	-2.01	-0.56	15.59	22.54	17.79	ليبيا
19.70	13.28	13.30	20.92	39.00	18.61	مصر
10.30	3.72	4.06 5.5	5.55	4.74	5.69	المغرب
..	10.02	12.79	12.51	16.80	0.37	موريتانيا
30.50	2.02	50.93	-28.69	17.40	13.32	اليمن

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس التي تمثل المعروض النقدي M3 .
المصدر: صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من باب: 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6926454

البريد الإلكتروني: ecommis@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>